

وقد كانت البلدان الصناعية على وجه العموم أكثر^٤ أيا من البلدان النامية في إحداث التوازن بـ أسعار الناف^٥ اضصدر وتكلفة الأضرار اللاحقة بالبيئة والسيطرة على تلك الأضرار. لذلك^٦ في حالة الصادرات من البلدان الصناعية أن هذه التكلفة يتحملها المستهلكون في البلدان اضمستوردق ومن ضمنهم أولئك اضمستهلكون في العالم الثالث. وتظهر هذه الدراسة أيضا أن استيرادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من البلدان النامية تتضمن منتجات مكلفة فيما توقعه من ضرر بالبيئي وياضوارد أعلى من معدل جميع ما تستورده هذه البلدان). ٦٢ (ومن^٧ اتمل أن تقلل هذه النفقات الافتراضية ضعا^٨ لة السكر والتنمية ا استد5 يعتمد ثلاثون مليوناً من الفقراء في العالم الثالث على سكر القصب لتأمر بقائهما. ويعتمد البقاء الاقتصادي لبعض الدول الصغيرة- مثل: فيجي وموريشيوس وقللت دخلها^٩ قيقى بحوالي ٢/٨ بليون دولارى وزادت من عدم استقرار الأسعار بحوالي ٥٢. ويعني إبقاء هذه التكاليف طي الكتمان أن البلدان النامية قادرة على اجتذاب استثمارات أكثر السلع الصناعية اضمصدرة^{١٠} لو كانت هذه السلع ويعتقد الكثير من صانعي القرار في العالم الثالث بجدوى ذلك باعتبار أنه يقدم امتيازاً نسبياً للبلدان النامية في إنتاج سلع كثيفة التلوث. لذلك فهم يعتقدون أن أي ضغط بهذا الاتجاه^{١١} ثل نوعاً من سياسة حماية خفية من جانب اضمنتج، الكبار. ويفترض أن ينص في تفويض هذه اضمنظمات- وبصورة أساسية منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة^{١٢} (ات^{١٣}) وكذلك الاونكتاد- على التنمية اضمنتدة. وستجد اضمنظمات الدولية اضمنعية بالتبادل التجاري أن من الأسهل إعادة توجيه نشاطاتها لو قامت كل دولة بتغيير وكالة عليا ذات صلاحية واسعة لتحديد آثار التجارة الدولية على إدامة البيئة وقاعدة اضموارد الطبيعية للنمو الاقتصادي. وكن أن تكون هذه الوكالة مسؤولة عن طرح مسائل الاستدامة في أعمال^{١٤} الاونكتاد^{١٥} (ات^{١٦}) ومنظمة التعاون الاقتصادي ضمان اضمنؤولية في استثمارات الشركات الدولية التكاملية وتكون الفروع^{١٧} ارجية حالياً حوالي ٠.٤% من اضمنيعاتى و٣٣% من اضمنوجوداتى و٦٥% من الإيرادات ااصة^{١٨} بـ ٠.٨٣ شركة من أكبر الشركات ٧٢) ويقوم جزء كبير من استثمارات الشركات الدولية التكاملية داخل اقتصاديات السوق الصناعية وهذا جانب مشتركى وكمزودة بالتكنولوجيا في قطاعات التعدين والتصنيع للعديد من البلدان الناميتى وخصوصاً في اضميادين^{١٩} لة أساسية بيئياً مثل: النفطى والكيمياوياتى واضعاندنى والورقى وصناعة السيارات. وهي تسيطر أيضاً على التجارة العاضية في العديد من السلع الأولية. وفي السنوات الأخيرة كان العديد من البلدان النامية يتخذ موقفاً أكثر إيجابياً من الدور الاستثمارى الذي كن أن تلعبه الشركات الدولية التكاملية في عملية تنميتها. أن يخلق شروطاً متساوية^{٢٠} اضمنع الأطراف. وتظل الشكوك^{٢١} واللافات قائمة خصوصاً حول تقد^{٢٢} تكنولوجيايات جديدى وتطوير اضموارد الطبيعيةى النامية وتعزى^{٢٣} اوابها مع الشركات الدولية التكاملية مسألة حساسة. وكنها أيضاً أن تبعث دعماً فنياً وفرقاً استشارية عندما يتفاوض بلد ما مع هذه الشركات. ويجدر بكل من البلدان الأم للشركات الدولية التكاملية والبلدان اضمنضيفة لها أن تشارك دور الشركات الدولية التكاملية - في عام ٣٨٩١ استأثرت الكيمياويات بحوالى ربع كمية الاستثمارات الأجنبية اضمنبشرة في الصناعة في البلدان النامية من أربعة بلدان رئيسة- اليابان^{٢٤} ٣٢(%) والولايات اضمنتحدة^{٢٥} ٣٢(%) واطمملكة اضمنتحدة^{٢٦} ٧٢(%) وجمهورية اضمانيا^{٢٧} اضمادية^{٢٨} ٤١. عام ٣٨٩١ و١٢% من إجمالى استثمارات اضمانيا^{٢٩} اضمادية في أعوام ١٨٩١ و ٢٨٩١ و ٣٨٩١ و ٩% (انظر الفصل على الإبداع وتؤمن الوصول السريع والواسع للتكنولوجيايات الصا^{٣٠} لة للبيئة. وستجري مناقشة الإجراءات اضمنطلوبة على اضمنستوى القومى ضعا^{٣١} لة هذه وعلى أي حال فإن هاتر اضمنسألر جديدة للمنتج، الصغارى وخصوصاً للمزارعى بدعم كامل أو جزئى. بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية تكرر معظم البحوث العاضية وجهود التطوير في الوقت^{٣٢} اضمنر لأغراض عسكريتى أو للأهداف التجارية للشركات الكبيرة. وبإمكان البلدان ذات الصلة بذلك أن تشارك في^{٣٣} اضمنل الأعباء بتأسيس مشاريع بحوث تعاونية على غرار اضمنركز مجالات مثل: الزراعة في الأراضى^{٣٤} اضمافتى^{٣٥} وارجة^{٣٦} الاستوائيتى للتكنولوجيايات اضمنطورة. إلى ضغوط بيئية لا تقل خطراً عن الضغوط التي يسببها تزايد الفقر. اضموارد العاضية غير اضمنتجدة. ولكن تسارع و الاقتصاد العاضى لن يكون كافياً لإخراج البلدان النامية من التبعية. وكن أن يعني هذا مجرد دوام ازدهار الأماط الاقتصادية القائمة رغم احتمال أن يكون ذلك ستويات دخل عليا. وفي هذه الظروف يستطيع عصر جديد من النمو في الاقتصاد العاضى أن يوسع من